



## بيان صحفي صادر عن الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية حول الفترة الصباحية من عملية الاقتراع ويغطي الفترة الصباحية من الساعة 07:30 صباحاً ولغاية 08:30 صباحاً طرابلس - 20 فبراير 2014

إن الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية إذ تستغل هذا البيان لتجديد التهئة لجميع أبناء شعبنا الليبي بمن فيهم من ناخبين ومراقبين ومرشحين وجميع المسؤولين عن إنجاح العملية الانتخابية بمناسبة هذا اليوم الديمقراطي بامتياز الذي جاء نتيجة لثورة الشعب الليبي العظيمة وتتويجاً لجهود الثوار والشهداء رحمهم الله وجزاهم كل الثواب.

لقد نظمت الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية عملية مراقبة ليوم الاقتراع لانتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بالاعتماد على المعايير العالمية للانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة والعادلة، حيث نشرت الشبكة ما يزيد عن (500) مراقب ومراقبة في ما يزيد عن (450) مركز اقتراع ضمن (8) دوائر انتخابية، منهم (22%) نساء، حيث يشكل هؤلاء المراقبون ما يزيد عن (31%) من مجمل عدد المراقبين الذين تم اعتمادهم من قبل المفوضية الوطنية العليا للانتخاب.

وخلال الفترة الصباحية من يوم الاقتراع تم إجراء الاتصال الأول خلال الفترة ما بين الساعة (08:15) صباحاً والساعة (09:00) صباحاً مع المراقبين المنتشرين في الميدان لأجل الحصول على نتائج مراقبتهم الصباحية، كما تم استقبال العديد من المكالمات على الخط الساخن الذي خصصته الشبكة للمراقبين لاستقبال الشكاوي والحوادث المتعلقة بيوم الاقتراع وقد خلص فريق عمل الشبكة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

### افتتاح مراكز/محطات الاقتراع

أفاد المراقبين المتواجدين في مراكز الاقتراع في الدوائر الرئيسية التي تغطيها الشبكة الليبية بما فيها من محطات اقتراع قد فتحت في الموعد المحدد لعملية الانتخابية وهو الساعة (08:00) صباحاً، إلا أن بعض المراقبين في عدد من محطات الاقتراع أفادوا أنها قد تأخرت في افتتاح أبوابها لاستقبال الناخبين، مثل مركز النساء الخالدات ومركز تاقرفت في طرابلس حيث تم افتتاحها بعد الساعة (08:30) صباحاً، كما أن هناك نسبة كبيرة من محطات الاقتراع تأخرت في الإفتتاح بحوالي (15) دقيقة، بالإضافة إلى عدم افتتاح مركز حي الكرامة في سبها على سبيل المثال حتى لحظة إصدار التقرير.

كذلك أكد مراقبوا الشبكة أن المراكز الانتخابية الموجودة في كل من مرزق ضمن دائرة أوباري وريانة ضمن دائرة الكفرة جنوب البلاد لم تفتح أبوابها وذلك لعدم وصول المواد اللازمة لعملية الاقتراع



بسبب منع موظفي المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من قبل بعض المسلحين في تلك المناطق المذكورة سالفاً، والتي تضم ما مجموعه (5) مراكز انتخابية في دائرة مرزق الفرعية بما مجموعه (8,395) ناخب وناخبة و (2) مركز انتخابي في دائرة الكفرة الفرعية بما مجموعه (1,322) ناخب وناخبة.

وهنا تؤكد الشبكة الليبية على ضرورة إضطلاع جميع المؤسسات المعنية بالعملية الانتخابية وخصوصاً الأمنية بدورها لإنجاح هذه العملية، بحيث يتمكن جميع المواطنين من الوصول إلى مراكز الاقتراع بشكل آمن وسهل دون وجود أي ضغوطات عليهم للإدلاء بأصواتهم بشكل حر وسري.

وكذلك التأكيد على تطبيق الفقرة الأولى المادة (21) من قانون الانتخاب رقم (17) لسنة 2013 وتعديلاته والتي تنص على أنه «إذا تعذر في أحد مراكز الاقتراع إجراء الاقتراع في ذلك اليوم تعلن المفوضية خلال أربع وعشرين ساعة عن موعد ومكان الاقتراع في مدة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ الموعد الأول»، وذلك ليتسنى لجميع المواطنين الذين يزيد عددهم عن (9) آلاف مواطن ليبي مسجل للانتخابات من ممارسة حقه الشرعي في الاقتراع.

كما تطالب الشبكة من جميع القوى الوطنية تحكيم المنطق والعقل والابتعاد عن العنف الذي يهدد سلامة المواطنين ويعيق العملية الانتخابية، وليس من حق أي مواطن بغض النظر عن توجهه السياسي أو مقاطعته للعملية الانتخابية أن يمنع مواطن آخر من ممارسة حقه الانتخابي.

### المواد المطلوبة لبدء بعملية الاقتراع في مراكز/محطات الاقتراع

أفاد المراقبين المتواجدين في الدوائر الانتخابية التي تغطيها الشبكة أن محطات اقتراع كانت مجهزة بالكامل بجميع المواد الحساسة والضرورية لبدء عملية الاقتراع واستقبال الناخبين، وقد ظهر أن الاستعدادات التي بذلتها المفوضية كانت على درجة كبيرة في أغلب مراكز الاقتراع، وكما وقد وفرت المفوضية خلوات إلا أنه لاحظ بعض المراقبين أن عدد من المحطات تتضمن خلوات لا تضمن السرية بسبب كونها متقاربة من بعضها ويستطيع أي ناخب مشاهدة الناخب الذي جنبه مثل مركز قرطبة في حي الأندلس في طرابلس.

### التواجد الأمني

أفاد العديد من مراقبي الشبكة الليبية أنه لم يكن هناك أي تواجد أمني أمام مراكز الاقتراع في الفترة التي تسبق الافتتاح بحيث يتم حماية هذه المراكز وحفظ الأمن فيها مع ملاحظة بدء قدوم قوات الأمن بشكل متوالي، مثل مركز أحمد قنابة ومركز النساء الخالدات ومركز الشموخ في دائرة طرابلس وكذلك عدد من مراكز الاقتراع في دائرة غات.



## الحملة الانتخابية

لاحظت الشبكة أن الحملات الانتخابية لازالت موجودة بالقرب من مراكز الاقتراع وهو الأمر الذي يتعارض مع قانون وإجراءات الاقتراع التي تنص صراحة على الصمت الانتخابي وبالتالي التأثير على خيارات الناخبين، ولهذا تدعو الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية ضرورة اتخاذ جميع الإجراءات التي تحد من هذه التجاوزات وضرورة الحد من التأثير على حرية الناخبين وإرادتهم، كذلك لاحظ مراقبوا الشبكة أن هناك عدد من الرسائل النصية القصيرة يتم إرسالها في كل من طرابلس وبنغازي بشكل عشوائي للمواطنين للتصويت لصالح مرشحين معينين.

## ذوي الاحتياجات الخاصة

رصد فريق مراقبي الشبكة أن هناك عدد من مراكز الاقتراع لم تكن مؤهلة لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة وهو الأمر الذي يصعب المهمة أمام هذه الفئة ويحرمها حقها في الانتخاب في بعض الأحيان، مع العلم أن المفوضية قد خصصت مراكز لذوي الاحتياجات الخاصة.

## إجراءات الافتتاح

سجل فريق مراقبي الشبكة شفافية كبيرة في تعامل موظفي المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في مرحلة افتتاح محطات الاقتراع حيث أتيح لجميع المراقبين وجميع وكلاء المرشحين الذين حضروا إلى مراكز الاقتراع بحضور مرحلة افتتاح الصناديق والتأكد من سلامة وجاهزية هذه الصناديق للاقتراع وكذلك عملت لجان الاقتراع على تطبيق التعليمات الخاصة بإقفال الصناديق بالإقفال الخاصة قبل البدء بعملية الاقتراع، كما وسمح لهم بحضور الاقتراع حتى ساعة إعداد هذا التقرير دون إشكالات تذكر، إلا أنه لوحظ غياب الكثير من وكلاء المرشحين عن مراكز الاقتراع.

## إجراءات الاقتراع

رصد فريق مراقبي الشبكة العديد من الحوادث المتفرقة مثل عدم فهم بعض موظفي الاقتراع لآليات التصويت، مثل مركز ابن الهيثم ومركز المنار في طرابلس حيث لم يتم الموظفين بالإعلان عن عدد أوراق الاقتراع المستلمة، كما لم يتبع الموظفين إجراءات الافتتاح بشكل يتماشى مع دليل الإجراءات في مركز صلاح الدين في طرابلس المركز على سبيل المثال، كذلك يقوم موظفوا أحد المراكز في حي الأندلس بشرح آلية الاقتراع من خلال التأشير على مرشحين معينين وهو ما يخالف التعليمات الواردة في دليل الإجراءات الخاص بالاقتراع والعد والفرز والتي تؤكد على ضرورة بقاء موظفي المفوضية بشكل محايد.



## أوراق الاقتراع

ولاحظ مراقبو الشبكة أن هناك عدد من الناخبين يرفضون استلام ورقة الاقتراع الخاص بالنساء ويقوموا باستلام ورقة الاقتراع الخاصة بالاقتراع العام فقط، كما لاحظ مراقبو الشبكة أن هناك العديد من الحالات التي لم يستطع فيها الناخبين المسجلين من العثور على اسمائهم ضمن قوائم الناخبين، وستقدم الشبكة توضيحاً مفصلاً عنها في بيانها اللاحق.

وأخيراً، إن الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية إذ تدعو المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والقوات الأمنية والجيش إلى تحمل مسؤولياتهم والحفاظ على الأمن وتسهيل مهمة الانتخاب والحفاظ على حق الناخبين في الاقتراع وتدعو الشبكة أهلنا في كل أرجاء ليبيا إلى التحلي بالصبر والحفاظ على العملية الانتخابية والابتعاد عن العنف.

## تعريف بالشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية

الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية هي تجمع طوعي مدني مستقل تشكل من مجموعة منظمات مجتمع مدني ليبية، وتعمل هذه الشبكة في عدة مجالات تنمية مختلفة بهدف تمكين المجتمع الليبي وتعزيز مبادئ الديمقراطية والمجتمع المدني والعدالة الاجتماعية التي تقوم على أساس العدالة والمساواة بين كافة المواطنين بدون تمييز.

كما تسعى الشبكة لضمان ديمقراطية وعدالة وحرية ونزاهة الانتخابات في ليبيا على مختلف أنواعها ودرجاتها لذا تقرر أن تكون مشاركتها في مراقبة إنتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور هي أول مشروع تعمل به الشبكة إيماناً منها بأن المراقبة المستقلة المحايدة تمنح المواطنين الثقة بمدى صحة وسلامة الاجراءات المتبعة والنتائج المترتبة عن العملية الانتخابية، وتطمح الشبكة أن تكون مصدراً قيماً وموضوعياً لأي مشرّع أو ناشط أو مختص للاستفادة من تقاريرها أو ملاحظاتها في تقييم العملية الانتخابية أو تقديم مقترحات إصلاحية بشأنها.



## بيان صحفي صادر عن الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية حول مجريات عملية العملية الانتخابية خلال يوم الاقتراع ويغطي الفترة الصباحية من الساعة 08:30 صباحاً ولغاية 12:00 ظهراً طرابلس - 20 فبراير 2014

إن الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية هي تجمع طوعي مدني مستقل تشكل من مجموعة منظمات مجتمع مدني ليبية، وإن الشبكة الليبية إذ تستغل هذا البيان لتجديد التهنية لجميع أبناء شعبنا الليبي بمن فيهم من ناخبين ومراقبين ومرشحين وجميع المسؤولين عن إنجاح العملية الانتخابية بمناسبة هذا اليوم الديمقراطي بامتياز الذي جاء نتيجة لثورة الشعب الليبي العظيمة وتتويجاً لجهود الثوار والشهداء رحمهم الله وجزاهم كل الثواب، كما تؤكد الشبكة الليبية رفضها للعنف وتؤكد على ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات القانونية الرادعة بحق كل من اعتدى على المقرات الانتخابية حيث رصدت الشبكة العديد من حالات الاعتداء المسلح على مراكز الانتخابات قبل يوم الاقتراع وخلالها مما أثر على حرية الناخبين وإرهابهم في هذه المراكز، بالإضافة إلى توقف عملية الاقتراع في عدد منها.

لقد نظمت الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية عملية مراقبة ليوم الاقتراع لانتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بالاعتماد على المعايير العالمية للانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة والعادلة، حيث نشرت الشبكة ما يزيد عن (500) مراقب ومراقبة في ما يزيد عن (450) مركز اقتراع ضمن (8) دوائر انتخابية، منهم (22%) نساء، حيث يشكل هؤلاء المراقبون ما يزيد عن (31%) من مجمل عدد المراقبين الذين تم اعتمادهم من قبل المفوضية الوطنية العليا للانتخاب.

وخلال فترة الظهيرة من يوم الاقتراع تم إجراء الاتصال الثاني خلال الفترة ما بين الساعة (12:00) ظهراً والساعة (01:00) ظهراً مع المراقبين المنتشرين في المراكز لأجل الحصول على نتائج مراقبتهم، كما تم استقبال العديد من المكالمات على الخط الساخن الذي خصصته الشبكة للمراقبين لاستقبال الشكاوي والحوادث المتعلقة بيوم الاقتراع وقد خلص فريق عمل الشبكة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- استمرار اقبال الناخبين على معظم مراكز الاقتراع مع وجود بعض الإشكالات الأمنية في بعض المناطق والتي تؤثر على سير العملية الانتخابية بشكل عام.
- يبارك فريق الشبكة الليبية إلى أهلنا في سبها سير العملية الانتخابية في دائرتهم بشكل سلس رغم الصعوبات الأمنية التي واجهتهم خلال الفترة الماضية، إلا أنهم في سبها قدموا نموذجاً من الوطنية والانتماء للعملية الديمقراطية.
- تثمن الشبكة قيام المفوضية بالتعاون مع الجهات الأمنية لتوزيع فرق من الشرطة النسائية في عدد من محطات الاقتراع الخاصة بالنساء بحيث يسهل عملية الاقتراع.



- تقدر الشبكة قيام موظفي الاقتراع بالالتزام بموضوع التعبير الذي يضمن عدم تكرار التصويت.
- رصد مراقبوا الشبكة أن بعض من موظفي المفوضية لا يقومون بأداء مهامهم بالشكل الصحيح حسب الإجراءات المعتمدة مثل عمليات تنظيم الطابور وحفظ النظام داخل محطات الاقتراع، وهذا يؤدي إلى إرباك العملية الانتخابية في تلك المراكز الموجودة في ترهونة وطرابلس.
- رصد مراقبوا الشبكة استمرار تأثير بعض من موظفي المفوضية على الناخبين من خلال التأشير على مرشحين معينين أو التدخل في خيار الناخبين، حيث تم ذكر هذه الملاحظة سابقاً في البيان الذي صدر صباح هذا اليوم، ولكن هذه العملية لازالت مستمرة مما يؤثر على حرية الناخبين في اختيارهم لممثليهم بشكل سري بالتوافق مع المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة ومنها مركز في حي الأندلس في طرابلس.
- ذكر عدد من مراقبي الشبكة أن هناك حالات لم يجد فيها المواطنين أسمائهم ضمن قوائم الناخبين رغم تأكيداتهم بتسجيلهم من خلال الرسائل القصيرة وتلقيهم لرسالة التأكيد للتسجيل في هذه المراكز، مثل مراكز أبو بكر الصديق في سبها وشارع الصريم في طرابلس المركز إلا أن السبب الذي وجدته الشبكة وراء ذلك كان التشابه بين أسماء مراكز الاقتراع في كثير من الحالات، كما رصد مراقبوا الشبكة حالات من تأخر موظفي المفوضية بتعليق جميع سجلات الناخبين النهائية، حيث اضطر عدد من المواطنين لمغادرة مراكز الاقتراع لعدم وجود أسمائهم ضمن الجزء الذي تم نشره بناءً على طلب موظفي المفوضية.
- تؤكد الشبكة على استمرار وجود الدعاية الانتخابية بشكل قريب من مراكز الاقتراع منذ يوم أمس والذي يشكل خرقاً لقانون الانتخاب وقد تمت الإشارة إلى هذه الملاحظة في بيان الشبكة الأول، ومثال ذلك مركز أبو بكر الصديق في ترهونة ومركز علي وريد في طرابلس.
- وجود مراكز اقتراع لا تتحقق من هوية الناخبين بما يخالف القانون والإجراءات الخاصة بالاقتراع والتي تؤكد ضرورة التثبت من هوية المقترع، حيث تؤكد الشبكة على ضرورة التزام موظفي المفوضية بالإجراءات التي صدرت سابقاً، مثل مركز الصديق كشوان في طرابلس.
- ورد للشبكة ملاحظة أنه تم تغيير موقع مركز اقتراع من المراكز الخاصة بموظفي الحقول النفطية من مكان إلى آخر قبل يوم الاقتراع مباشرةً وبدون إعلام الناخبين، وهو المركز في ميناء الزويتينة.
- تطالب الشبكة من المفوضية ضرورة التأكيد على موظفيها بتزويد المراقبين ووكلاء المرشحين بجميع المعلومات التي يطلبونها بما يتماشى مع المعايير الدولية في شفافية الانتخابات، حيث ورد للشبكة قيام بعض موظفي المفوضية بالامتناع عن تزويد المراقبين ووكلاء المرشحين بالمعلومات التي يطلبونها حول سير العملية الانتخابية، كما تطالب الشبكة من المفوضية ضرورة نشر جميع المعلومات المتعلقة بحالة مراكز الاقتراع التي تعاني من مشاكل سببت تعليق الانتخابات فيها.





- تود الشبكة الإشارة إلى أنها اضطرت إلى سحب مراقبها المتواجد في مركز فقهاء حرصاً منها على سلامته، وذلك لاعتراض كثير من المواطنين على وجوده، وهنا تحمل الشبكة المفوضية ما يترتب على غياب المراقبين من احتمال حدوث أي خروقات.
- وأخيراً، إن الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية إذ تدعوا مرة أخرى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والقوات الأمنية والجيش إلى تحمل مسؤولياتهم والحفاظ على الأمن وتسهيل مهمة الانتخاب والحفاظ على حق الناخبين في الاقتراع وتدعو الشبكة أهلنا في كل أرجاء ليبيا إلى التحلي بالصبر والحفاظ على العملية الانتخابية والابتعاد عن العنف والتي ستشارف على الانتهاء خلال الساعات القليلة القادمة.

### تعريف بالشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية

الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية هي تجمع طوعي مدني مستقل تشكل من مجموعة منظمات مجتمع مدني ليبية، وتعمل هذه الشبكة في عدة مجالات تنموية مختلفة بهدف تمكين المجتمع الليبي وتعزيز مبادئ الديمقراطية والمجتمع المدني والعدالة الاجتماعية التي تقوم على أساس العدالة والمساواة بين كافة المواطنين بدون تمييز.

كما تسعى الشبكة لضمان ديمقراطية وعدالة وحرية ونزاهة الانتخابات في ليبيا على مختلف أنواعها ودرجاتها لذا تقرر أن تكون مشاركتها في مراقبة إنتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور هي أول مشروع تعمل به الشبكة إيماناً منها بأن المراقبة المستقلة المحايدة تمنح المواطنين الثقة بمدى صحة وسلامة الاجراءات المتبعة والنتائج المترتبة عن العملية الانتخابية، وتطمح الشبكة أن تكون مصدراً قيماً وموضوعياً لأي مشرّع أو ناشط أو مختص للاستفادة من تقاريرها أو ملاحظاتها في تقييم العملية الانتخابية أو تقديم مقترحات إصلاحية بشأنها.



## بيان صحفي صادر عن الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية حول مجريات عملية العملية الانتخابية خلال الفترة المسائية ليوم الاقتراع وعملية إغلاق المراكز

ويغطي الفترة الصباحية من الساعة 12:00 ظهراً ولغاية 07:00 مساءً

طرابلس - 20 فبراير 2014

إن الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية هي تجمع طوعي مدني مستقل تشكل من مجموعة منظمات مجتمع مدني ليبية، وإن الشبكة الليبية إذ تستغل هذا البيان لتبارك الجميع المواطنين الذين شاركوا في العملية الانتخابية من خلال الإدلاء بأصواتهم والمشاركة في اختيار من يمثلهم في الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، حيث أن من حق جميع المواطنين التعبير عن رأيهم بحرية دون أي تأثير.

لقد نظمت الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية عملية مراقبة ليوم الاقتراع لانتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بالاعتماد على المعايير العالمية للانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة والعادلة، حيث نشرت الشبكة ما يزيد عن (500) مراقب ومراقبة في ما يزيد عن (450) مركز اقتراع ضمن (8) دوائر انتخابية، منهم (22%) نساء، حيث يشكل هؤلاء المراقبون ما يزيد عن (31%) من مجمل عدد المراقبين الذين تم اعتمادهم من قبل المفوضية الوطنية العليا للانتخاب.

وخلال فترة الظهيرة من يوم الاقتراع تم إجراء الاتصال الثاني خلال الفترة ما بين الساعة (07:00) مساءً والساعة (08:00) مساءً مع المراقبين المنتشرين في المراكز لأجل الحصول على نتائج مراقبتهم، كما تم استقبال العديد من المكالمات على الخط الساخن الذي خصصته الشبكة للمراقبين لاستقبال الشكاوى والحوادث المتعلقة بيوم الاقتراع وقد خلص فريق عمل الشبكة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- رصدت الشبكة عدم وجود وكلاء مرشحين في العديد من محطات الاقتراع، وهذا الأمر يزيد من صعوبة متابعة أي مرشح للعملية الانتخابية والطعن بأي من إجراءات عملية الاقتراع وخصوصاً في عملية العد والفرز النهائي.
- رصد مراقبوا الشبكة انقطاع الكهرباء عن عدد من المراكز منها المراكز ذات الأرقام (14063) و (14062) و (14060) في سوق الجمعة، ولم تتخذ المفوضية أي إجراءات مباشرة لحل هذه المشاكل بالرغم من معاناة مختلف المدن الليبية من انقطاعات الكهرباء المتكررة.
- لاحظ مراقبوا الشبكة وجود العديد من الناخبين في محطات الاقتراع حتى بعد انتهائهم من عملية التصويت.
- استمرار عملية التأثير على الناخبين من قبل بعض موظفي الاقتراع في مجموعة من محطات





- الاقتراع من خلال التدخل في اختيارات الناخبين، والذي سبق وأن أشارت إليه الشبكة في البيانين السابقين خلال الفترة الصباحية.
- رصد عدد من مراقبي الشبكة الليبية استخدام عدد من المقترعين لهواتفهم النقالة لتصوير أوراق الاقتراع، إلا أنه لم تستطع الشبكة التحقق من سبب تصوير أوراق الاقتراع، وفي جميع الأحوال يعد هذا الأمر مخالفة لإجراءات عملية الاقتراع.
- خلال عملية الاقتراع رصد عدد من مراقبي الشبكة وجود اختراق لسرية التصويت من خلال السماح لأكثر من مقترع بالتواجد داخل الخلوّة الواحدة، بالإضافة إلى وجود خلل في توزيع الخلوات داخل المحطات من حيث المسافة التي بينها أو موقعها المكشوف للآخرين، ومثال ذلك مركزي صلاح الدين والمنصورة في طرابلس.
- استمرار عدم تعاون عدد من الموظفين مع المراقبين ووكلاء المرشحين من خلال تزويدهم بالمعلومات حول العملية الانتخابية.
- رصد مراقبوا الشبكة وجود عدد من الحالات التي لا يتم التحقق فيها من هوية الناخبين مع أن الشبكة سبق وأن أشارت إلى هذا الموضوع في بيان سابق.
- وأخيراً، إن الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية إذ تدعوا مرة أخرى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والقوات الأمنية والجيش إلى تحمل مسؤولياتهم والحفاظ على الأمن وتسهيل مهمة لجان العد والفرز والمراقبين ووكلاء المرشحين للوصول إلى النتائج النهائية في جميع محطات الاقتراع بالإضافة إلى تعليق هذه النتائج داخل محطات الاقتراع بشكل شفاف، وخصوصاً المناق الساخنة.

### تعريف بالشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية

الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية هي تجمع طوعي مدني مستقل تشكل من مجموعة منظمات مجتمع مدني ليبية، وتعمل هذه الشبكة في عدة مجالات تنمية مختلفة بهدف تمكين المجتمع الليبي وتعزيز مبادئ الديمقراطية والمجتمع المدني والعدالة الاجتماعية التي تقوم على أساس العدالة والمساواة بين كافة المواطنين بدون تمييز.

كما تسعى الشبكة لضمان ديمقراطية وعدالة وحرية ونزاهة الانتخابات في ليبيا على مختلف أنواعها ودرجاتها لذا تقرر أن تكون مشاركتها في مراقبة إنتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور هي أول مشروع تعمل به الشبكة إيماناً منها بأن المراقبة المستقلة المحايدة تمنح المواطنين الثقة بمدى صحة وسلامة الاجراءات المتبعة والنتائج المترتبة عن العملية الانتخابية، وتطمح الشبكة أن تكون مصدراً قيماً وموضوعياً لأي مشرّع أو ناشط أو مختص للاستفادة من تقاريرها أو ملاحظاتها في تقييم العملية الانتخابية أو تقديم مقترحات إصلاحية بشأنها.